

الفصل الثالث

مفاهيم الجغرافيا الاقتصادية

وفي عود على بدء لتحديد الجغرافيا الإقتصادية نستعرض فيما يلي تعاريفها العائدة للمدرسة البورجوازية ، ومن ثم ، لاستكمال اللوحة المقارنة ، تلك العائدة للمدرسة الماركسية ، مهدين لذلك بالقول أنه منذ مدة ويسدل العديد من المقالات التي تدعوا إلى جغرافيا اقتصادية أكثر ميلاً إلى الإقتصاد مقابل مقالات أخرى تدعوا إلى جغرافيا اقتصادية أكثر ميلاً إلى الجغرافيا . إنما يبدو لنا أن التيار الأول الداعي إلى الميل نحو الاقتصاد في الجغرافيا الاقتصادية هو الأقرب إلى الواقع ، وذلك سواء أكان في النظام الإشتراكي ، بالرغم من الأخذ بالتوزيع الإقليمي للاقتصاد ، حيث هذا واقع حالماً أم في النظام الرأسمالي ، سبباً الذي يأخذ بالتحطيط الإرشادي ويدعو إلى التوزع الإقليمي للاقتصاد ، وخصوصاً في التجربة الفرنسية وتفشيها في إطار السوق الأوروبية المشتركة (الأقليم - الخطة أو البرنامج) ، وكذلك في الولايات المتحدة الأميركيّة السابقة على أوروبا في هذا المضمار (إيزرد ، ليونتييف وغيرهما) . هذا مع الإشارة إلى العلاقة الجدلية بين الميلين - في إطار شبه الإستقلالية لكل من الإقتصاد والجغرافيا - في الواقع الحياتي المعاش .

المدرسة البورجوازية

فمن بين تعاريف المدرسة البورجوازية القدمة للجغرافيا الاقتصادية التعريف التالي للعلم الجغرافي أ. مكندر ، الذي يرى فيها « العلم الذي يدرس انتاج السلع وتوزيعها »^(١) . وقد عمّق جونز هذا التعريف ، بحيث أصبحت الجغرافيا الاقتصادية لديه « العلم الذي يدرس العلاقة بين العوامل الطبيعية والظروف الاقتصادية ودراسة انتاج الحرف والنشاط الاقتصادي »^(٢) . أما مكفارلين فأضاف صفة الديناميكية بقوله

S. W. Wooldridge and, W.G. East, The Spirit and Purpose of Geography, Hutchinson (1) 1962, p. 103

C.F.Jones, Economic Geography, , Mc. Millan, N.Y. 1967, p. 4 (2)

ان الجغرافيا الاقتصادية هي « العلم الذي يدرس أثر البيئة الطبيعية في النشاطات الاقتصادية وال العلاقات المكانية المختلفة »^(٣) . هذا في حين أن شيزولم قال عن الجغرافيا الاقتصادية أنها « العلم الذي يدرس أثر الظروف الطبيعية في انتاج السلع وطرق نقلها ووسائل تبادلها »^(٤) . وأما هانز بويخ فقد رأى فيها « العلم الذي يدرس العلاقات المتبادلة بين الإنسان والأرض ، والتي يتبع عنها خلق ظاهرات بشرية متنوعة على سطح الأرض »^(٥) ، إنما ليعود مؤكداً على أن الجغرافيا الاقتصادية هي الجغرافيا قبل أي شيء آخر .

فكما نرى فكل هذه التعريفات ، وكثير غيرها ماثل لها فلم نذكره ونرد من يرغب به إلى الامام رقم (١٣) ؛ كل هذه التعريفات تتماثل أحياناً فيما بينها ، وتفسر بعضها البعض ، بحيث تتكامل ، وذلك بالرغم من الخلافات القائمة فيما بينها ، خصوصاً بالنسبة لموضوع الجغرافيا الاقتصادية بالذات . ومع ذلك بالأمكان جمعها إلى حد كبير في الإطار الذي يعتبر الجغرافيا الاقتصادية الدراسة لأنواع نشاط الإنسان على سطح الأرض لانتاج وتوزيع واستهلاك موارد الثروة الاقتصادية ، وعلاقة كل ذلك بالمكان . وهذا يسمح لنا بالقول بتعبير آخر أكثر ملموسية وبروزاً لفرض طرح مهام الموضوع ان الجغرافية الاقتصادية تهتم بطرق ووسائل كسب العيش ، أي باستثمار الانسان لموارد الأرض الطبيعية وانتاج السلع ، سواء أكانت المواد الخام أو الأغذية أو السلع المصنعة ، وأيضاً نقلها وتوزيعها واستهلاكها . وهذه الأمور كلها تشكل حقل الجغرافية الاقتصادية . فإذا ما أردنا تجسيد هذا المعنى أو المفهوم رأينا أن مهمات أو وظائف الجغرافية الاقتصادية هي التالية :

ما هي أنواع النشاطات الاقتصادية القائمة ؟ أين هي قائمة ؟ لماذا هي قائمة ؟
متى أقيمت ؟ وكيف أقيمت ؟

هذه الوظائف والمهامات ، وكما نرى ، وصفية سطحية ولا تدخل لـ عملية الانتاج ، حيث قوى الانتاج وعلاقات الانتاج (١٤) وتوزعها الجغرافي . هذه الوظائف هي نتيجة عملية الانتاج ولا تدخل في عملية الانتاج نفسها ، في علاقتها الجغرافية بتواجد قوى الانتاج وعلاقات الانتاج ، وبالتالي فهي على سطح الأشياء والأحداث ولا تنفذ إلى أعماقها ، حيث الجوهر والحقيقة والتحرك عبر العلاقة المتبادلة أو الأخرى

(٣) J.M. Mac-Farlane, Economic Geography, London 1930, p. 1

(٤) نقلأً عن د. حسن سيد أحمد أبو العينين ، الموارد الاقتصادية ، الطبعة الأولى مكتبة مكاوي ، بيروت ١٩٧٩ ، ص ١٧ (فيما بعد د. حسن أبو العينين ، الموارد الاقتصادية ص . . .) .

(٥) H. Boesch, A Geography of World Economy, Van Nostrand, Rainhold Company, London 1964; (Boesch , A Geography of World Economy, p . . . فيما بعد . . .)

الجدلية فيها بين الانسان والطبيعة .

هذا النص في التفسير المشار اليه وكذلك التفاعل مع الطبيعة يستكمله ، الى حد ما ليس إلا ، وفي إطار المفهوم البورجوازي بالطبع ، التحديد التالي ، حيث نشعر بخلفية الاقتصاد القائم على مفهوم الندرة والصراع مع البيئة الطبيعية وكذلك الاجتماعية لاجلها ، ومع جديد هو « المدى الاقتصادي » .

وبهذا الصدد يقول البروفسور في جامعة السوربون بول كلافال « الجغرافية الاقتصادية هي دراسة ظواهر المدى الاقتصادي لعملية صراع الناس مع الندرة أو القلة ، وبالتالي فهي تفسر تحركات الخيرات المنتجة وتوزعها ، كما تشير الى العقبات التي يصطدم بها المتجدون ، ميزة بين ما يعود من هذه العقبات الى الطبيعة وما يعود منها الى المؤسسات ، كما تشير أيضاً الى كون المناظر والجماعات تجاور بعضها البعض نتيجة المقررات المتخذة من أجل الإفادة المثلث من المصادر الأولية »^(٦) .

إنما رغم ما ذكرنا من استلحاق تفسيري وجديد هو « المدى الاقتصادي » ، فهذا التحديد غير مكتمل ورغمًا عن ازيداد الايضاح بتفسير ما يقصد بالجغرافية الاقتصادية بما معناه أنها تمكّن من التعبير عن توزيع الانتاج وكذلك الاستهلاك في المدى الاقتصادي وكذلك قضايا المدن والمناطق والتطور والجمود .

ثم يكتب كلافال مضيفاً « والجغرافية الاقتصادية تحاول أن تفسر توزع واقع حال الانتاج والتقطيع والاستهلاك . ولتفهم ذلك تستعمل القوانين الموضوعة من قبل الاقتصاديين ، مع الإشارة الدقيقة الى الطريقة التي يؤثر فيها المدى الاقتصادي على الواقع المذكور مغيّراً ومقولباً »^(٧) .

هذا التفسير من قبل كلافال يذكرنا بالإمكانية الجغرافية ، على اعتبار أن « المدى الاقتصادي » هو نتاج صراع المجتمع مع الندرة ، بالطبع في الطبيعة . وبالتالي فتأثير « المدى الاقتصادي » المذكور في الطبيعة يتوقف على الإنسان وثقافته ودرجة استعمال معرفته في صنع ظواهر هذا « المدى الاقتصادي » ، الذي يغير ويقولب الواقع الطبيعي ، بحيث يصبح واقع حال الانتاج والتقطيع والاستهلاك .

لذلك لا بد من استكمال هذه المفاهيم البورجوازية للجغرافية الاقتصادية والتي تفتقر الى الطريقة التاريخية والديناميكية والرؤيا البناءة ، لا بد من استكمالها بالمفهوم

Paul Claval, *Eléments de Géographie Economique*, Editions M. Th. Genin, Librairies Techniques , Paris 1976 , Introduction, p. 9 (Claval, *Géographie Economique*, p.)
(فيها بعد)

Claval, *Géographie Economique*, p. 10 (٧)

الماركسي ، الذي يتناولها عبر الأبعاد الثلاثة للمنطق الجدلية (١٥) .

إنما هذا لا يعني أن كل تحديات ومفاهيم الجغرافية الاقتصادية البورجوازية على نفس المستوى . فالواقع ، وكما مر معنا في آخر العرض التاريخي في الفصل الأول ، هناك طرح ، في بعض البلدان الرأسمالية ، سيما فرنسا ، للجغرافية الاقتصادية يقترب في مفهومه من المفهوم الماركسي مجرد الاقتراب بالطبع . مثالنا على ذلك التعريف الموسع التالي للعالم الجغرافي الفرنسي بير جورج .

« إن غرض الجغرافية الاقتصادية هو دراسة الانتاج وكذلك أشكال تواجد الاستهلاك لمختلف المنتوجات في كل أنحاء العالم . وبالتالي فهي في جوهرها علم انساني ، وبمزيد من الدقة علم اجتماعي . فعمليات الانتاج والنقل والتبادل والتحويل والاستهلاك للمتوجات هي نتيجة مبادرات ومدينة أيضاً بخصائصها ونجاحها لأشكال تنظيم متأتية نفسها عن الماضي الخاص لكل مجموعة بشرية .

« فالظواهر والأحداث التي تشكل موضوع دراسة الجغرافية الاقتصادية هي نتيجة معطيات تاريخية مختلفة القدم كتطور وسائل الثقافة والانتاج المتداة على مر آلاف السنين ، وكذلك تطبيق مكتشفات العلم المتتالية والمستمرة في بعض الظروف التاريخية والجغرافية وأيضاً الانتشار ، على سطح الكره الأرضية ، لمختلف وسائل الانتاج والتبادل ومتطلبات الاستهلاك والاستعمال ، وذلك حسب تطور مختلف الأنظمة السياسية والاقتصادية الاجتماعية وكذلك تطور التكنيك المرافق لها والتتوسع غير المتوازن لكل من هذه الأنظمة » (٨) .

نلاحظ ، بل نشعر ، وحتى نحس هنا بعملية التوزع للإنتاج وكذلك ، وهذا هو المهم الأهم والمميز عن التعريف البورجوازية السابقة ، تأثير عمل النظام الاقتصادي - الاجتماعي في هذا الموضوع . هذا وتعبرنا هنا بأننا « نشعر وحتى نحس » يعود لعدم التعبير الواضح أو الأصح الملموس لتسمية الأشياء بأسمائها والتجوء إلى العموميات لدى الكاتب ، لذلك اضطررنا إلى اعتماد هذا الأسلوب . ومع ذلك يمكن للقاريء ما بين السطور والمستقرئ للأفكار المعبر عنها وليس خلفياتها ، بل الأفكار ذاتها المعبر عنها بالأسلوب الذي عرفنا ، كل ذلك يمكن القاريء من الوصول إلى ما وصلنا إليه وحتى تلمسه دون مبالغة . إنما مع ذلك لا نرى ولا نلمس أهمية دور فعل الجغرافية الاقتصادية في عملية التوزع هذه للإنتاج ، مقرونة بالطبع مع غيرها من العلوم .

Pierre George, *Précis de Géographie Economique*, Presses Universaires de France, Paris. (٨)
1970, Introduction, (Pierre George, *Géographie Economique*, p. ...) فيما بعد

بالطبع لا ضير من ذلك على كاتب هذا المفهوم لأنه يعيش في بلد رأسمالي . يكفيه أنه توصل إلى ما توصل إليه ، على ما يبدو لنا ، دون شد الشعيرات ، نتيجة محاولة استعماله نظرة إلى الوجود ومفاهيم غير المفاهيم البورجوازية في هذا الموضوع أن لم تكن نقينصها ، على واقع رأسمالي . وإذا لم يلق نظرة إلى المستقبل لمعرفة دور الجغرافية الاقتصادية ، فهذا أمر طبيعي ويعود للصعوبات المادية العملية وكذلك المعنوية التي تحيط في المجتمع الرأسمالي البورجوازي الذي يعيش فيه .

كذلك لم يتحدث عن علاقة الانتاج وتوزعه بعلاقات الانتاج ، لذلك لا بد من الاستعراض للنظرية الماركسية في الموضوع .

المدرسة الماركسية

فحسب المفهوم الماركسي فإن الجغرافية الاقتصادية علم اجتماعي ، وحتى علم اقتصادي ، يدرس التوزع الجغرافي للإنتاج ، كمفهوم لوحدة قوى الانتاج وعلاقات الانتاج ، مع ظروف وخصائص تطوره في مختلف البلدان والمناطق لبلد ما . وبمعنى أكثر ملموسة يصبح غرض الجغرافية الاقتصادية « دراسة أنظمة الأرض التي تنشأ خلال الحياة في المجتمع والظواهر الأقليمية الفعلية لنشاط الإنسان في الانتاج وغيرها من النشاطات الاجتماعية »^(٩) . وكأمثلة ملموسة أيضاً عنها يقصد بهذا التحديد موضوع الجغرافيا الاقتصادية نذكر نظام الاسكان ، بمعنى نظام الأقاليم المتراقبة فيما بينها ، « كالمدينة والمركز الصناعي والأقليم الصناعي وشبكة المواصلات والمؤسسات الزراعية ومصانع معالجة منتجات الأرض ومناطق محطات المياه المعدنية والمناخية وشبكة المحطات الكهربائية وخطوط نقل الطاقة والمناطق أو الأقاليم الاقتصادية كأنظمة متداخلة للأرض وكذلك الأكثر تداخلاً منها والتي تشمل كل البلاد »^(١٠) .

بالإضافة إلى ما ذكرنا فالجغرافيا الاقتصادية تدرس هذه الأنظمة الاقتصادية الاجتماعية للأرض أو الأقاليم الاقتصادية - الاجتماعية بشكل ملموس ، أي في مرحلة تاريخية معينة ملموسة وفي مدى ملموس وكذلك في وسط جغرافي ملموس، إنما متغير من جراء أثر فعل الإنسان المستمر فيه وتفاعلاته معه . وتتجسد هذه الأنظمة الاقتصادية - الاجتماعية أو الأقاليم في مصادر الموارد الأولية والظروف الطبيعية - الوسط الجغرافي - المحيطة بالانسان - المجتمع -، الفاعل المعدل فيها باستمرار ، إنما مع التدابير التي يأخذها للحفاظ على هذه الموارد والظروف في عملية التغيير التي يقوم بها .

وببناء عليه فقد حدد بعض الجغرافيين الاقتصاديين السوفيت الجغرافيا

Saouchkine, Geographie Economique, p. 4 (٩)

Saouchkine, Geographic Economique pp. 4-5 (١٠)

الاقتصادية « بأنها العلم الذي يتم بمعالجة عمليات تشكيل الأنظمة الاقتصادية - الاجتماعية للأرض أو الأقاليم وإدارتها »⁽¹¹⁾.

والجغرافيا الاقتصادية علم اجتماعي ، وقد سبق وأشارنا الى ذلك ، وهي تدرس حياة المجتمع من روؤيا تاريخية مرتبطة بالأقاليم ، مرکزة الانتباه ، بشكل خاص ، على تنظيم قوى الانتاج الاجتماعية في الأقاليم . ولذلك فهي تدرس أنظمة الاسكان للأرض والقطاعات المنتجة وغير المنتجة ، للتركيب التحتي في المجتمع أو قاعدته الاقتصادية ، في علاقاتها المتبادلة مع علاقات الانتاج : العلاقات الاجتماعية - التركيب الفوقي للمجتمع -، مع ان هذه الأخيرة ليست موضوع الجغرافيا الاقتصادية التي لا تعالجها ، بل يعالجها الاقتصاد السياسي والاقتصاد الأقليمي :

فالأقليمية هي المؤشر الذي لا غنى عنه للجغرافيا الاقتصادية . كما أن خاصية الجغرافيا الاقتصادية تكمن في أنها لا تدرس فقط مختلف الأقاليم كتشكيلات عامة ، بل تتخصص تركيبها الداخلي وأهدافها وكذلك الظواهر الخاصة بها والحدود الجغرافية لتواردها أو امتدادها وخطوط تحركها في قلب النظام وعلاقتها الخارجية أيضاً . وكل ما ذكرنا يُعمل على تثليله على الخرائط .

فالواقع أن الخلاصة للأقاليم التي ذكرنا وتحليل هيكلياتها الاقتصادية - الاجتماعية وكذلك عملها ، كل ذلك مكّن من الانتقال من وضع الخرائط الاقتصادية - الاجتماعية إلى وضع هيكليات وأنظمة الخرائط الحديثة ، ومنها ، منطقياً ، النماذج الرياضية لهذه الخرائط الحديثة .

والجغرافيا الاقتصادية تستعمل بشكل واسع في التنظيم الإقليمي للصناعة والزراعة والنقل و مختلف أنشطة القطاعات الثلاث المعروفة . كما أن التنظيم الإقليمي الأمثل للبني والأنظمة الاقتصادية - الاجتماعية هو حالياً ذو أهمية كبيرة وخاصة ، على اعتبار أنه يؤمن تسارع وتأثير التطور الاقتصادي بجمله وفي مختلف القطاعات الاقتصادية . كما أن هناك علاقة وثيقة متداخلة بين وتأثير على تطور الاقتصاد في الزمان وتنظيم الاقتصاد في المكان . فالواقع إننا نتجاه « ولادة التنظيم الإقليمي العلمي لتوزيع القطاعات المنتجة وغير المنتجة في حياة المجتمع »⁽¹²⁾ . وهذا الأمر يقع على عاتق الجغرافيا الاقتصادية ويشكل لها وجوهها ، كما سوف نرى بشكل مفصل الى حد ما ، في الفصل السابع .

Ibidem p. 5 (11)

Saouchkine, Geographie Economique, p. 9 (12)

وتُسْتَعْمِلُ الجُغرافِيَّةُ الْاِقْتَصَادِيَّةُ الماركسيَّةُ لاختِيَارِ أَماكنَ إِقْامَةِ المَراکز الصناعية وِمُؤسَسَاتِ الصناعةِ وِالنَّقلِ وَفِي الْوَقْتِ نَفْسِهِ تَحْدِيدُ الْجَدْوِيَّةِ الْاِقْتَصَادِيَّةِ لَهُذِهِ الْمُؤسَسَاتِ وَالتَّوزُّعُ العَقْلَانِيُّ لِمُخْتَلِفِ حَقولِ الْاِقْتَصَادِ الْوَطَنِيِّ وَأَيْضًا رَفعُ مَسْتَوِيِّ الْعَلَاقَاتِ فِيَانِيَّةِ الْمَنَاطِقِ الْاِقْتَصَادِيَّةِ وَكَذَلِكَ الْمُؤسَسَاتِ الخ

وَفِي الْاِقْتَصَادِ الاشتراكيِّ ، فَإِنَّ عَمَلِيَّةَ تَوزُّعِ الانتاجِ تَجْزِي بِشَكْلِ مُتوَازِنٍ مُتَنَاغِمٍ ، عَلَى أَسَاسِ الْاِسْتَعْمَالِ الْوَاعِيِّ مِنْ قَبْلِ الْمُجَتمِعِ لِلْقَوَافِنِ الْاِقْتَصَادِيَّةِ لِلَاشتراكيَّةِ ، وَخَصْوصَاتِ قَانُونِها الْاَسَاسِيِّ الرَّامِيِّ إِلَى التَّلَبِيبِ الْقَصْوِيِّ لِكُلِّ حَاجَاتِ الْمُجَتمِعِ الْمَادِيَّةِ وَالثَّقَافِيَّةِ الْمَتَنَامِيَّةِ ، وَذَلِكَ بِوَاسِطَةِ تَطْوِيرِ وَرْفَعِ مَسْتَوِيِّ الانتاجِ بِشَكْلِ مُسْتَمِرٍ ، بِالْاِسْتِنَادِ إِلَى قَاعِدَةِ تَكْنِيَّكِيَّةِ رَفِيعَةِ التَّطْوِيرِ وَكَذَلِكَ قَانُونِ التَّطْوِيرِ الْمَتَنَاغِمِ وَالْمُتَوَازِنِ لِلْاِقْتَصَادِ الْوَطَنِيِّ وَقَانُونِ التَّزاِيدِ الْمُسْتَمِرِ لِاِنْتَاجِيَّةِ الْعَمَلِ . كَمَا تُؤَخَذُ بِعِينِ الاعتبارِ فِي عَمَلِيَّةِ تَوزُّعِ الانتاجِ الاشتراكيِّ أَيْضًا نَتَائِجُ قَانُونِ القيمةِ .

وَفِي عَلَاقَاتِ الانتاجِ أَكْثَرُ مَا يَعْنِي الْاِهْتِمَامُ ، فِي الجُغرافِيَّةِ الْاِقْتَصَادِيَّةِ ، بِالْعَلَاقَاتِ الَّتِي تَظَهُرُ فِي عَمَلِيَّةِ التَّوزُّعِ الجُغرَافِيِّ لِقَسْمَةِ الْعَمَلِ . هَذَا وَقَدْ تَطَوَّرَتِ أَسَسُ الجُغرافِيَّةِ الْاِقْتَصَادِيَّةِ ، سِيَّما فِي الْاِتَّخَادِ السُّوفِيَّيِّ ، حِيثُ لَمْ يَعْدْ يَفْهَمُ مِنْهَا بُجُورِهِ التَّوزُّعُ الجُغرَافِيُّ لِلصَّنْعَاءِ وَالْزَّرْعَةِ وَالنَّقْلِيَّاتِ . وَإِنَّمَا جَمِيعُ الْمَجَالَاتِ لِمُخْتَلِفِ جُوانِبِ عَمَلِيَّةِ إِعادَةِ الانتاجِ الْاِجْتِمَاعِيِّ ، وَبِالْتَّالِي أُضِيفَتْ دراسَةُ السُّكَانِ كَقُوَّةِ اِنتاجِ وَكِيمِسْتَهْلِكَةِ لِلْمَخِيرَاتِ الْمَادِيَّةِ .

حَتَّىَ الْآنَ وَنَحْنُ فِي إِطَارِ غَرْضِ أوْ مَوْضِيَّةِ الجُغرافِيَّةِ الْاِقْتَصَادِيَّةِ . فَلَنْتَقْلِلَ أَذْنَى إِلَى مَنْهِجِيَّتها ، الَّتِي تَظَهُرُ مَدِيَّةً وَقُوَّةً عَلَاقَتِها بِبَاقِيِّ الْعِلُومِ ، سِيَّما إِذَا مَا تَنَاهَلْنَا هَا بِالْأَسْلُوبِ الْجَدْلِيِّ ، الْعَادِلِ بِشَكْلِ خَاصٍ لِلْمَدْرَسَةِ الماركسيَّةِ ، وَالْمَجْسِدِ بِشَكْلِ أَخْصِصِ الْمَدْرَسَةِ السُّوفِيَّيَّةِ فِي الْمَوْضِيَّةِ . إِنَّمَا قَبْلَ ذَلِكَ لَنْزَهَ هَذِهِ الْمَنْهِجَيَّةِ فِي إِطَارِ الْمَدْرَسَةِ الْبُورْجُوازِيَّةِ ، أَوْ بِالْأَجْرِيِّ فِي إِطَارِ تَنوِيعَهَا ، الْمَتَأَتِيَّةِ عَنْ تَحْدِيدَهَا أَوْ تَعْرِيفَهَا الْمَتَنَوِعَةِ ، الَّتِي رَأَيْنَا ، مَا يَؤَدِي بِالْتَّالِيِّ إِلَى مَنَاهِجِ مُخْتَلِفَةِ .

